

## النساء السوريات يناضلن لمعالجة قلة فرص العمل

رويترز -- ترجمة هدى شبوط  
يقول الخبراء بأن السوق تأثر سلباً بتباطؤ الاقتصاد السوري وانخفاض صادرات النفط. كما أن مجريات الأحداث السياسية الأخيرة خاصة عودة العمال السوريين من لبنان ساهمت في انقفاخ السوق بالعمالة.

وصلت نسبة البطالة إلى ١٢ % عام ٢٠٠٤ وفقاً لإحصائيات رسمية صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سوريا. ولكن تشير تقديرات غير رسمية إلى أن النسبة تقارب الـ ٢٠ %.

وتشير الأرقام الصادرة عن الحكومة بأن نسبة النساء العاملات تصل إلى ٢٧ % في القطاع العام والخاص، ولكن نحو ٣٠ % من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ - ٢٤ عاماً عاطلات عن العمل.

تذكر إحدى الدراسات التي قام بها أحد الاقتصاديين ونشرت في صحيفة تشرين أن "حوالي ٢٠٠,٠٠٠ سوري يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل في كل عام. على الرغم من أن نسبة التعليم بين الفتيات وصلت إلى ٧٤,٢ % وبين الذكور ٩١ %، ولكن النساء يجلسن في البيت من أجل العناية بالأسرة وتحمل مسؤولية الأولاد". ونوه قائلاً "إن مساهمة المرأة والرجل في المجتمع ما تزال محكومة بالأعراف إلى حد كبير".

وتظهر الدراسة تخوفاً من أن يؤثر ارتفاع نسبة البطالة على النساء أكثر من الرجل، رغم أن التشريع السوري حاول التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في نواح عديدة مثل الأجر، التطور الوظيفي، التدريب والارتقاء. وتقول الأبحاث، في الواقع النساء في سوريا غير متدربات بشكل كاف على البرامج الحرفية، وليس لديهن تلك الخبرة العملية أو ذلك المستوى الثقافي. لذا فهن يتقاضين أجراً أقل من الذي يتقاضاه الرجل.

ذكرت الدراسة "الرجال مستمرون في الحصول على فرص العمل في القطاع الخاص، وهم يشعرون بالاطمئنان نحو مسألة الحصول على عمل، ولديهم فرص أكثر للتطور" فعلى سبيل المثال معظم القطاعات الخاصة تمنح أجراً أقل للنساء ولا تقدم الكثير من المكاسب الأخرى أو التدريب.

يقول الاقتصاديون بأنه في الوقت الذي تحاول فيه سوريا إصلاح اقتصادها الاشتراكي، تبدو جهودها الساعية لتحرير الأسواق غاية في البطيء.

وبالنتيجة، حماية الصناعة مستمرة، والبنوك الخاصة حصلت للتو على الترخيص والمصرف المركزي مستمر في السيطرة على معدلات سعر الصرف وهو أمر محبط بالنسبة للاستثمارات.

هناك منظمات تحاول تقديم المساعدة وتحسين الأوضاع ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(UNDP). وفقاً لما ذكرته ريم طنطا فقد تم تطوير برنامج يتضمن المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المشاريع الاقتصادية ومساعدة المرأة كي تصبح مؤهلة بشكل أفضل لدخول سوق العمل.

وقالت "نحن نتطلع إلى شمل المرأة في جميع المناطق في مشاريع التنمية التي تنفذها الـ (UNDP)، خاصة تلك التي توضع لمحاربة الفقر، حماية البيئة، رفع سوية الوعي الإعلامي وتحسين أعمال التنمية والتوجيه. يجب أن ننظر إلى المرأة على أنها شريك مواز للرجل في عملية التنمية".

تملك الـ (UNDP) أكثر من ٤٠ مشروعاً في سوريا، والكثير منها يتم تنفيذه بالتعاون مع الحكومة.

وأضافت "تم القيام ببعض الإجراءات في مجال تحسين حقوق المرأة في سوريا مثل إعادة النظر في قوانين وتشريعات التي تميز بين الجنسين، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية. سوف نقوم بسبر الأعراف والتقاليد على أنها عقبات أمام مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي".

وقالت أيضاً "سنقوم بتنظيم برامج تدريبية لرفع الوعي على مستوى المجتمع المحلي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في التعليم، العمل، والإرث، والاستفادة من بعض الخبرات من الدول العربية مثل مصر وتونس".

## مالذي يسوغ قتل النساء؟

فايز سارة  
فجأة نسمع خبر، ان سيدة قتلت، او ان فتاة نحرت. وخبر كهذا مازال يتكرر في اكثر من منطقة سورية، وهو يحصل في اوساط وسويات اجتماعية متعددة بصورة تجعله يشكل ظاهرة، مازالت تلقي بظلالها السوداء على مجتمعنا ومواطنينا، وهم يدخلون الالفية الثالثة من تاريخ البشر. والاساس الذي يحكم الظاهرة، ارث قديم يختلط في مكوناته ميراث من القيم الاجتماعية والثقافية والدينية، التي مازالت تعطي افضلية للرجال على النساء، اساسها مبدأ عدم المساواة، مما يؤدي الى استباحة حياة الطرف الاضعف وقتله بالاستناد الى الموروث دون النظر الى تطورات الحياة، التي تجاوزت موروثات عمرها قد يمتد الى مئات او آلاف السنين.

غير ان الالهة فيما يحكم هذه الظاهرة، هو سند قانوني معاصر، يقوم هو الآخر على مبدأ عدم المساواة في التعامل مع البشر على اساس توزعهم الى رجال ونساء من خلال مايسميه القانون السوري بـ"جرائم الشرف"، وهي جرائم يقوم في خلالها رجال او اولاد بقتل او نحر نساء وفتيات، ويعطي القانون مرتكبها اعداراً محلة من الجرم، ويخفف من حدة العقوبات التي تصيب الاشخاص الذين يقتلون النساء.

ووسط مضمون الارث ومحتوى القانون، تقاجنا اخبار قتل النساء: هذه قتلت لانها تزوجت خارج انتماؤها الديني او الطائفي، واخرى قد تقتل لانها تزوجت خارج الانتماء القومي او العشائري او الاقليمي، او ضد رغبة الاهل، وتلك فتاة نحرت لشبهة، او لكلام قيل او جرى تسريبه عن علاقة تربطها بشخص ما، وقد يصبح القتل اشد فظاعة ودموية،

الحياة العام، فهذه الأعمال منبوذة وخطيرة وكارثية تجر على أصحابها المصائب والطرده من المجتمع. وأعزوا انفتاح الكرد على حق المرأة في العمل لسببين رئيسين: الأول، الحرية الاجتماعية التي تتمتع بها، كما ذكر سابقاً. والثاني، كون لعمل المرأة مردود اقتصادي يعود على رفع مستوى دخل المواطن الكردي. بالإضافة إلى أن المرأة الكردية نشيطة ومحبة للعمل، حيث تجد فيه شخصيتها وشرائها الاجتماعية والاقتصادية للرجل في تسيير أمور العائلة مناصفة معه. لكن ينبغي أن تشير هنا إلى بعض المظاهر والتعبات السلبية التي تعاني منها المرأة الكردية السورية على الصعيد الاقتصادي...

أولاً- الاقتصاد الزراعي الموسمي، وشح الأمطار، وقلّة المردود الزراعي الناتج عنه - خاصة في محافظة الحسكة - أدى إلى نشوء حركة نزوح كبيرة نحو المدن الكبيرة بغية الحصول على عمل. مما خلق حالة صدام اجتماعي ثقافي نفسي لدى المرأة الكردية السورية نتيجة الاحتكاك مع واقع جديد مجهول، يصعب التأقلم معه والاندماج فيه. ثانياً.. الأعمال المجهدة في الريف والمدينة وساعاتها الطويلة أثر على أدائها وواجباتها الأسرية مع زوجها وأولادها بشكل سلبي واضح. نتيجة الإرهاق والتعب الذين انعكسا سلباً في الاهتمام بنفسها وعائلتها. ثالثاً.. الأعمال المجهدة وساعاتها الطويلة أثر بشكل سلبي جداً على صحة الفتيات الكرديات نفسياً وجسدياً، في وقت هن بأمر الحاجة فيه إلى الاستقرار والعناية الصحية والنفسية.

رابعاً.. وجود نسبة كبيرة من بينهن، ممن يحملن شهادات جامعية أو من المعاهد المتوسطة عاطلات عن العمل، خاصة من المجرّدات من الجنسية، مما يدفع الكثير منهن إلى مزاوله بعض الأعمال الحرفية اليدوية التي لا تتناسب وتحصيلهن العلمي.

خامساً.. بالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى التي تتمتع بها المناطق الكردية في شمال سوريا، من حيث غناها بالثروات الزراعية والباطنية "بترول، غاز..." والحضارية التاريخية، إلا أنها مهمشة ومغبونة اقتصادياً. وذلك لعدم وجود مشاريع ومنشآت ومؤسسات صناعية ضخمة توازي الأهمية الاستراتيجية لهذه المحافظة. كي تستوعب الطاقات البشرية العاطلة عن العمل من أهالي المنطقة الكرد خصوصاً، وكافة الشرائح الأخرى عموماً.

تكون عوناً لهم على تحسين مستوى معيشتهم، وتحول دون هجرتهم وتركهم لمناطقهم الغنيّة والتشرد في أحياء ومناطق السكن العشوائي التي تحيط بالمدن الكبيرة كدمشق. هذا الإهمال والتهميش المقصود والممنهج له خلفياته ومراميه السياسية الغنية عن التعريف.

هذا الوضع السياسي الاقتصادي المتدهور زاد من أعباء ومعاناة المرأة الكردية، وجعلها تواجه الفاقة والعوز والفقر المدقع وتبعاته ومضاعفاته على كافة الأصعدة. ولعل من السخرية أن يعيش المرء فقيراً جائعاً في منطقته التي تعج بالكنوز الطبيعية والحضارية. أو بالأحرى يتعرض لسياسة تجويع وإفقر ممنهجة ورسمية، فقط لكونه ينتمي إلى الأقلية المنبوذة.

فيصير قتلاً جماعياً، عندما يقتل رجل مع امرأة، أو يقتل اطفال في اتون "جرائم الشرف". ورغم ان "جرائم الشرف" تراجعت كثيراً في العقود الاخيرة من تطور الحياة في سوريا نتيجة التقدم المعرفي والثقافي والتطور المتزايد في حقوق ومشاركة المرأة في الحياة العامة، لكنها مازالت تحدث لان هناك واشخاص يجذبونا، وارث يشدنا الى الماضي، ويجعل من حياتنا محكومة به، والاهم من ذلك، ان القانون السائد، يعطي لك العملية المشينة ما يساعدها على الاستمرار في حياتنا.

ورغم ان مسؤولية "جرائم الشرف" ينبغي ان تكون مسؤولية الاشخاص الذين يرتكبونها واخضاعهم الى سلطة القانون الى بعد الحدود، فان بالتزامن مع المسؤولية الشخصية للمرتكبين هناك مسؤولية اجتماعية تقع على المواطنين وعلى الفعاليات الاجتماعية والثقافية والدينية جوهرها رفع الغطاء عن تلك الاعمال، واسقاط كل مايمكن ان يبرر هذه الاعمال، لكن الامر في كل الاحوال بحاجة الى تدخل مباشر من جانب الدولة، يكون اساسه تعديل القانون، ليس فقط باتجاه الغاء الاسباب المخففة في موضوع "جرائم الشرف" واعتبارها جرائم عادية، بل بالتشدد في عقوبة الذين يرتكبون جرائم قتل النساء بسبب من اختيارهن لنقاصيل ومحتويات حياتهن، لان هكذا جرائم تتعارض مع محتويات الدستور السوري في مساواة المواطنين من الرجال والنساء، وتتعارض مع قيم الحق والعدالة والمساواة المنصوص عنها في الشرائع السماوية، كما في المواثيق الدولية، والتي تشكل نواظم الحياة الانسانية في عالم اليوم.

## المرأة الكردية السورية اقتصادياً ..؟

هوشنك أوسي

كان ومايزال للمرأة الكردية حضور ملفت ودور فاعل في الحراك الاقتصادي اليومي للكرد داخل المجتمع الكردي وخارجه، أعني في التجمعات الكردية في المدن الكبرى، كما في كل من مدينتي دمشق وحلب. وتحديداً في الطبقات الدنيا الكادحة "عمال، فلاحين، صغار كسبة..". وأغلب الأعمال التي تزاولها المرأة الكردية في الأرياف والمدن الكردية الصغير هي زراعية. كزرع وتعشيب وجني محاصيل القطن والعنبر والحمص. الخ، فضلاً عن بعض الأعمال القاسية التي تتطلب مجهوداً عضلياً كبيراً، كسقاية حقول القمح والقطن في فصلي الربيع والصيف. أو بعض الأعمال المرتبطة بالزراعة كتربية الماشية "ماعز، غنم، أبقار" والطيور الداجنة.

أما بالنسبة للمرأة الكردية الموجودة في المدن السورية بسبب الهجرة بغية تحسين الوضع المعيشي -فغالبيةهن يزاولن الأعمال اليدوية والمهن الحرفية كالخياطة والتطريز، أو بعض المهن الحرة كبيع الملابس والإكسسوارات النسائية، أو العمل في بعض المعامل والمصانع والورش كمعامل المواد الغذائية ومصانع المواد البلاستيكية... الخ. ونسبة ضئيلة جداً تعمل ضمن دوائر ومؤسسات ومرافق الدولة. ويمكننا القول: إن المجتمع الكردي، بشكل عام، لم يضع خطأ أحمرًا تحت حق المرأة في العمل، اللهم الأعمال المخلة بالشرف أو التي تخدش